

ملحق

السنة الأولى

الجريدة الرسمية

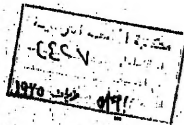
للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٧ آذار سنة ١٩٣٠

صان الاربعاء في ١٧ شوال سنة ١٤٠٨

مذكرات المجلس التشريعي

مجلس الجلسة المنعقدة في ١-٣-١٩٣٠ للدورة القوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول .



مكتبة صبة الأصول

افتتاح المجلس التشريعي

اجتمع في قاعة المجلس التشريعي في ٦-٣-١٣٠٠ المصادف يوم الخميس من اعضاء المجلس المشار اليه فخامة الرئيس حمد بن خالد باشا ونظمي بك عبد الهادي، عوده بك القسوس، غطائه بك المنجيات، ابراهيم بك هاتم، سعيد باشا الصليبي محمد بك الانسي، يمين باشا الايراهيم، هفس الدين بك، توفيق بك ابو الهدى، علاء الدين بك طوقان، سعيد بك المفتي.

ولهم وبنود اكثرية تقول فخامة الرئيس افتتاح الجلسة لقرائه ارادة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم القاضية بافتتاح المجلس التشريعي بصورة فوق العادية لمدة شهر واحد اعتباراً من يوم الخميس الموافق في ٦ آذار ١٩٣٠ بقصد اقرار الامور المعينة المذكورة ضمن الارادة السنية:

استتب ان تكون الجلسة الاولى للدورة القوق العامة يوم الاحد الساعة ١٠ نظراً للسبب أثار ذكره واجريت التليقات للاعضاء على هذه الصورة.

محضر

الدورة القوق العامة التابعة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة (١)

التاريخ ١-٣-١٣٠٠

افتتحت الجلسة الاولى للدورة القوق العامة في ١-٣-١٣٠٠ المصادف يوم الاحد برئاسة فخامة الرئيس، نظراً لوجود اكثرية قانونية انتصب فخامة الرئيس وقرأ الارادة السنية القاضية بافتتاح المجلس التشريعي وهو قائماً وامتنع اعضاء المجلس نص الارادة السنية « قياماً » وبالمراحم المتبادلة

بالنظر لوجود بعض اعمال تشريعية تستدعي اجتماع المجلس التشريعي للنظر فيها:

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن

استناداً للبادة (١١) وللققرة الثانية من المادة الثلاثين المعدلة من القانون الامامي وبناء على ما عرضه علينا فخامة رئيس الوزراء أصدر اردنا بما هوأت :
يدعى المجلس التشريعي للاعتقاد في دورة فوق العامة لمدة شهر واحد ابتداء من يوم الخميس الموافق ٦ آذار ١٩٣٠ بقصد اقرار الامور المعينة فيما يلي :

- ١- قانون الاستملاك .
- ٢- انتخابات والمفريات .
- ٣- تعديل رسوم الفراغ والانتقال .
- ٤- توزيع الضرائب في الكرك .
- ٥- الميزانية .
- ٦- تحديد الاراضي وثمنها .
- ٧- توزيع مياه سيل الكرك .
- ٨- تعديل قانون مصير الاراضي .
- ٩- الاراضي المزروعة تنقاً .
- ١٠- لجنة البلديات الاستشارية .
- ١١- جمع الاعانات .
- ١٢- تعديل قانون الجمارك والمكوس .
- ١٣- تعديل اصول المحاكمات الجزائية .
- ١٤- تعديل قرار المحكمين بشأن قرية أدر .
- ١٥- تعديل قانون التمددين .
- ١٦- رسم المخولة للبلديات على البلعين .

عبد الله

رئيس الوزراء
حسين بن عبد الله ابو الهدى

توفيق بك : اذا امرتم تقرأ الميزانية لتحال على اللجنة للاستفادة من الوقت . . .
 فخامة الرئيس : . . .
 فخامة الرئيس : التفت نظر الاخوان ان يحضروا المجلس لان الوقت قصير وضيق ولذلك استألفت نظر كم بصورة خاصة خيراً من تطبيق النظام الداخلي .
 شمس الدين بك : الجلسات يجب ان تكون متقاربة .
 فخامة الرئيس : فليقرأ قانون الميزانية اولاً .
 قراً من قبل السكرتير :

نقاه رئيس المجلس التشريعي العظيم

الموضوع : مشروع قانون الميزانية
 ارجوا ان تفضلوا فخامتكم باحالة مشروع قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١ الذي نشر كشروع في العدد « ٢٤٩ » من الجريدة الرسمية على المجلس التشريعي العالي للمداولة فيه اذ قد مضت الان مدة شهر على نشره وتفضلوا بقبول فائق احترامي

في ٤ مارث سنة ١٩٣٠
 عن رئيس الوزراء
 توفيق ابو الهدى

مشروع

- قانون الميزانية (١٩٣٠ - ١٩٣١) لسنة ١٩٣٠
 ١ - يسن هذا القانون قانون الميزانية (١٩٣٠ - ١٩٣١) لسنة ١٩٣٠
 ٢ - قدرت واردات حكومة شرق الاردن اللائحة عشر شهراً انتتية في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣١ بمبلغ (٣٥٠٠٠٠٠)
 ختياً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الاول الملحق لهذا القانون .

اسم القانون
 الواردات المقدرة

تخصيص ٣٤٦١٥١ ٣ - يعتمد للائحة عشر شهراً المنتتية في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ أي ختياً فلسطينياً بمبلغ لا يزيد على (٣٤٦١٥١) ختياً فلسطينياً ويصرف اسد نفقات حكومة شرق الاردن عن تلك المدة .
 تحديد المبالغ الواجب صرفها ٤ - يجوز اعتماد أي مبلغ لا يزيد على المقدار المبين هذا كل فصل من فصول الجدول المذكور ادناه وصرفه للدوائر والخدمات المعنية في ذلك الجدول .

الجدول الاول

فصل الواردات	المقدار
١ - الجمارك والكوس	٧٦٠٠٠
٢ - الرخص والضرائب الخ	١٤٥٩٤٠
٣ - رسوم الحاكم او المكاتب	٢٧٣٧٠
٤ - البرق والهريد والمخائف	١٥٣١٠
٥ - الواردات من املاك الدولة	٥٠٠٠
٦ - الفائدة	٩٣٠
٧ - متفرقة	٦٠٠
٨ - بيع املاك الدولة	٨٠٠
٩ - استرداد سند نفقات قوة الحدود	٧٤٦٩٠
١٠ - اعانة من الحكومة البريطانية	٥٤٠٠٠
المجموع	٣٥٠٦١٥

الجدول الثاني

فصل النفقات	المقدار
١ - المثر العالي	١٣٥٧٧
٢ - الدين المتدوي	٥٤٠٠

تفحصت لجنة التدقيق

فصل النفقات

ل. ف.

المقدار

٤٢١٢	٢- التشريع
٤٢٠٠	٤- التقاعد والاكراهيات
٤٥٢٨	٥- رئيس الوزراء والداخلية
٧٧٤٨	٦- ادارة الولايات
١٥٧٣٠	٧- وزارة الداخلية
٢٨١٢	٨- المحاكم الشرعية
١٦٥٨٠	٩- وزارة المالية
٧٩٦٤	١٠- الجمارك والمكس
١١٤٢٨	١١- الصحة العامة
١٣٣	١١- (أ) الهجرة الصحي بمان
٢٣١٤٢	١٢- المعارف
٦٧٨٣	١٣- الزراعة والحراج والبيطرة
٢٨٠٢	١٤- الآثار
	١٥- دائرة تسجيل الاراضي
٤٧٣٤	١٦- دائرة الاشغال العامة
١٩٤٠	١٦- (أ) دائرة الاشغال العامة المتكورة
١٣١٦٥	١٧- البرق والهاتف
	١٨- دائرة المساحة
١٣٧٥٠	١٩- دائرة الاراضي
١٠٤٤٩٦	٢٠- الجيش العربي والشرطة والسجون
١١٣٢٣	٢١- نفقات متفرقة
٦٩٩٥	٢٢- المهندسين البريطاني
٣٧٨٩	٢٣- مراقبة الحسابات
١١٠٠	٢٤- لجنة الاشراف على البدو
٢٣٠١٥	٢٥- قوة حدود شرق الاردن

٧

فصل النفقات

المقدار

ل. ف.

٢٠٠	٢٦- الآثار (فوق المادة ١)
٨٢٣	٢٧- قوة حدود شرق الاردن (فوق المادة)
٨٥٧	٢٧- (أ) قوة حدود شرق الاردن
	(مصرفات شخصية)
٠	٢٨- المهندسين البريطاني (فوق المادة)
٨٦١٠	٢٩- الاشغال العامة (فوق المادة)
٢٥٠٠	٣٠- البرق والهاتف (فوق المادة)
	٣١- الصحة العامة «فوق المادة»
٢٠٠٠	٣٢- مكافحة الجراد
٥٥٣٠	٣٣- الشرطة والسجون
٢٤٦١٥١	المجموع

فخامه الرئيس : موافقين على احالته على اللجنة

قرر المجلس احالته بالانفاق

توفيق بك : كان صاحب السمو الملكي اعاد قانون النفقات والسفر وقانون رسوم التسجيل هل تأمرهم بقرائنها في المجلس

شمس الدين بك : جرت المادة ان تطبع ملحوظات صاحب السمو ونشر

عوده بك : ارى ان تنقل حتى اذا كان هناك حاجة لطبعها طبع والا لا لزوم لطبعها الوقت

قرأ السكرتير ملاحظات صاحب السمو الملكي :

فخامه رئيس المجلس التشريعي المعظم

الم. ضريح - قانون الانتفال والسفر :

اشارة لكتاب فيضكم الموقر في ١٤-١-١٣٠٠ رقم ١٣٠٠

رفعت لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم (قانون الانتفال والسفر) الذي اقره المجلس

مكتبة صيد الجبل

التشريعي المالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١-١٩٣٠ فأعاد رئيس الديوان الاميري بكتاب منه اثبت نصه تالياً يتضمن ملحوظات تفضل سموه المعظم بإبدائها .

١- يستحسن سموه المالي ان تضاف الى اخر الفقرة الاولى من المادة الثانية عبارة (بصورة منتظمة حيث لوحظ انه اذا لم تذكر هذه العبارة فيكون لكل عضو في اية لجنة كلجنة تختص الاعشار وما يشاكلها من اللجان الحق في استيفاء نفقات الاشتغال الامر الذي يستلزم كما لا يخفى على المجلس التشريعي الموفر صمويات جمة لدى المالية في الاشراف على حركة تنقلات امثال هؤلاء الاشخاص الذين يرجع سموه اعطائهم مبلغاً معيناً لقاء نفقات تنقلاتهم .

٢- ينبغي ان يخفف عدد اعضاء اسرة الموظف في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة الى اربعة اشخاص كما جرى ذلك في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة .

٣- ان الفقرة الاولى من المادة السابعة تقتصر الى زيادة ايصاح حيث ان سموه المالي يرى انه اذا بقيت الفقرة على ما هي عليه فيبقى حيث لا يكون موظف ان يعطى نفقة انتقاله بالسيارة من اي دائرة من دوائر الحكومة الى اخرى مثلاً بهان .

٤- يستحسن سموه المالي بان تعين التخصيصات الواردة في المادة الثانية كما يلي :

الصف الاول من دابته	مبلغ
١	١٠٠
٢	١٠٠
٣	١٠٠
٤	١٠٠

ان الفرق الموضح في الجدول بين الصف الثالث وبين الصف الرابع والخامس والسادس ويضم اليه كل الموظف من الصف الثالث من دفع بعض الشيء لمجاده للاحتياج به في حين انه ليس من الضروري ان يكون الموظف من الصف الرابع والخامس والسادس على هذا التخصيص .

٥- ان الفقرة الاولى من المادة الثانية عشر جعلت طرفاً يستدعي النظر بين الموظفين المعنفين

وبين الموظفين غير المعنفين فان سموه المالي يرى ان تشمل الفقرة الاولى الجميع وان تحرم الجميع على السواء وان ينص ايضاً في الفقرة نفسها على ان الفر للوظيفة .

اتقدم طيه نسخة من القانون المشار اليه لاعادة النظر فيه واقتبلوا فائق احترامي .

٢٩ - ١ - ١٩٣٠

عن رئيس الوزراء
توفيق ابراهيم

شمس الدين : يجب ان تطبع

الانسي : فلتطبع

قرر المجلس طبعها وتوزعها على الاعضاء بالاتفاق مع حالتها على اللجنة المالية

فخامة الرئيس : عندنا قانون رسوم تسجيل الاراضي

قرأ السكرتير ملاحظات صاحب السمو الملكي

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

اشارة لكتاب فخلتكم المورخ في ١٨-١٢-١٩٢٩ رقم ٢٤-٢-١٩٣٠

وقعت لصاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم « قانون رسوم تسجيل الاراضي » الذي اقره المجلس التشريعي المالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١٢-١٩٢٩ فأعاده رئيس الديوان الاميري الي بكتاب منه اثبت نصه تالياً - يتضمن ملحوظات تفضل سموه المعظم بإبدائها .

١- ان تسجيل انتقال الاموال غير المنقولة بمجاناً يسبب حرمان الخزينة من مواردها الهامة وهي الرسوم المقررة قانونياً للمعاملات . كهد

٢- يعلم سموه المعظم ان قيمة المسققات الزاخرة ضمن منطقة البلدية التي يعمل فيها بقانون ضريبة المسققات والاراضي قد لا تتجاوز بعض الحالات ستة اضعاف بدل ايجارها المحسن ولكنه يمتد في الوقت نفسه ان قيمة تلك المسققات تتفاوت في حالات اخرى عشرة اضعاف بدل الاجار حتى اننا نضطر عمداً وعلى هذا الاساس نرى سموه المعظم اذا زوجت بانصاف حقوق الاهلين

والخزينة مما فالقيمة لانتقل عن ثمانية اضعاف بدل الايجار

اعدت عليه نسخة عن القانون المشار اليه لاعادة النظر فيه واقبلوا احتراحي القائق

٢٨-١-٩٣

عن رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

شمس الدين بك : يوجد ابنية هنا ايجارها فاحش بالنسبة لقيمتها اعني الايجار مرتفع مع ان قيمة البناء لا يستحق هذا الايجار في البلاد الاخرى ولكن بصورة استثنائية ولذلك يطبع اولا لندرسه وتذاكر به

عوده بك : نعم يجب ان يطبع ويوزع

فضاه الرئيس : موافقين على طبعها ؟

فوافق المجلس على طبعها وتوزيعها بالانفاق

عوده بك : ان طبع المذكرات اعتباراً من هذه الدورة امرًا ضروريًا وبعد امتحان

شمس الدين بك : والجلسات الماضية

عوده بك : ننشر الآن هذه المذكرات اولا لان الجرائد تنشر اخباراً لا اصل لما والمجلس

استرحم من الحكومة طبع المذكرات في الجلسات الماضية والحكومة وافقت على ذلك

شمس الدين بك : اذا اعتباراً من اليوم معناها ان الحكومة تريد ان تقرب صفحاً من

المذكرات الماضية

عوده بك : لا يا سيدي طبع الان هذه المذكرات وتم يجري الايجاب

شمس الدين بك : اذا كانت الحكومة عاجزة عن الطبع فانا حاضرين لعلها على نفقتي الخاصة

عوده بك : المجلس قرر الطبع اعتباراً من اول هذه الدورة

شمس الدين بك : هل لا يوجد بحث عن الايام الماضية

ابراهيم بك : هذه المسئلة تحمل بالمستقبل

شمس الدين بك : هذه عقدة المقد بالبراهم بك ارجوك

ابراهيم بك : يمكن ان تذهبوا الى رئاسة النظار ونفهموا ما قرر

عوده بك : القرار اعتباراً من هذه الجلسة

تجيب بك الشريدي : والجلسات الماضية زين ثقي ؟

عوده بك : يتخص لم مال وتم يطعموا

شمس الدين بك : اذا كانت الحكومة لا تود ان تطبع فانا اطعم

عوده بك : الحق معه

شمس الدين بك : اذا تضمن علينا بفشر المذكرات

فضاه الرئيس : عندنا قانون الاستهلاك الممول البنسان صاحب السمو الملكي المعظم

بلا حطة خاصة فلتقرأ

قرأت من قبل السكرتير

فضاه رئيس المجلس التشريعي المعظم

اشارة لكتاب فضاهتمكم الموضع في ٦-١-٩٣ رقم ١-٢

تفضل صاحب السمو الملكي الامير المعظم فاعرب عن اعتقاده بان هنالك في المادة الثانية

عشرة من قانون الاستهلاك سمو لا ينبغي امره على المجلس التشريعي اذا اعاد النظر مرة ثانية فيها

اعدت لتخذه عن القانون المشار اليه الى ديوان فضاهتمكم

واقبلوا احتراحي القائق

٢٨-١-٩٣

عن رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

ابراهيم بك : قرأ المادة ١٧٧ من القانون المذكور غنيا وأردف قائلا يمكننا تصحيح

هذا الدستور بصورة موافقة

اطلى بك : اقترح وضع صيغة اخرى عوداً عن التصحيح

ابراهيم بك : المادة مكتوبة وخاطبة

شمس الدين بك : نحال الى اللجنة المختصة

عوده بك : ظالماً وافق صاحب السمو الملكي على القانون وبين مله وفاته على عيبك المادة

فقط لا لزوم لوضع صيغة جديدة

اطلى بك : ولاجل وضع الصيغة نحال الى اللجنة

عوده بك : لدم ضياع الوقت

تكملة مادة الدستور

شمس الدين بك : نعال الى اللجنة المختصة .

فضامة الرئيس : نعال الى اللجنة . وافق ؟

فوافق المجلس على ذلك بالاتفاق .

فضامة الرئيس : ارجوكم تعيين مواضع الجلسة المقبلة .

محمد بك الانسي : تقرأ بقية القوانين حتى اذا كان يوجد ما يستوجب احالتها على اللجان فتحال اولاً لتدقق .

فضامة الرئيس : طيب : يقرأ الاسباب الموجبة لتعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣٠

تقرأها السكرتير :

الاسباب الموجبة

قد نظم هذا المشروع بناء على قرار المجلس التشريعي وهذا التعديل يعرض الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون الحالي والفرض منه هو منع توقيف أي شخص او تعريضه لدفع نفقات سند الكفالة في الاحوال التي توجد ادلة كافية عليه تبرره موقة الى المحكمة (تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣٠)

١- يسعى هذا القانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣٠

٢- يستعاض عن احكام المادة الرابعة من تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧ بالاحكام التالية :

١- لا يطلق بالكفالة سبيل شخص متهم بجناية الى ان يصدر الحكم بها غير انه يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية ان يقبل في ظروف خاصة وبموافقة وزير المدلية الكفالة اذا كان ذلك لا يخل بسير العدالة .

٢- اذا وجدت ادلة كافية على من اتهم بجنحة يحاكم عليها لدى محكمة بداية تبرز سوجه الى المحكمة فيوقف الى ان يصدر الحكم بها او يطلق سراحه بالكفالة اذا راي المدعي العام ذلك موافقاً

٣- يستأنف القرار الى رئيس المحكمة في الدعاوي التي يرفض للمدعي التهام الكفالة فيها يجوز لرئيس المحكمة ان يتنقض في جميع الاوقات الكفالة ويأمر بالتبضع على التهم

٤- يلغى تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٨

فضامة الرئيس : تنال الى اللجنة . وافق ؟

فوافق المجلس على احالته على لجنة القوانين بالاتفاق .

نظمي بك : يوجد قانون بشأن الاراضي المزروعة قد تم اقتراح احالته الى اللجنة

محمد بك الانسي : الى اللجنة نعم

فضامة الرئيس : يقرأ القانون اولاً

تقرأ

قانون

ضريبة الاراضي المزروعة تبناً لسنة ١٩٣٠

١- يسعى هذا القانون قانون ضريبة الاراضي المزروعة تبناً لسنة

١٩٣٠ ويعمل به من اول نيسان سنة ١٩٣٠ .

٢- تشمل كلغة تبغ في هذا القانون التبغ المهيض والتشباك .

٣- (١) تفرض ضريبة خاصة على جميع الاراضي التي تستعمل لزراعة التبغ وتسمى ضريبة الاراضي المزروعة تبناً على معدل ٥٠٠ مل عن كل دوغم من الاراضي المزروعة على هذه الصورة . وتستوفى هذه الضريبة سنوياً وتكون - مع مزايا احكام الفقرة الثانية من هذه المادة - علاوة على اية اشعار او ضرائب او تكاليف اخرى تستوفى على هذه الاراضي او التي قد تستحق الاداء منها فيما بعد .

(٢) اما اذا كانت الارض بما يقدر القشر عنها سنوياً او كانت من

املاك الدولة او املاك اخرى يدفع بدل ايجارها الى الحكومة . فتقبل القشر منه المفروضة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة بدلاً من القشر .

(٤) على كل زارع تبغ ان يقدم بياناً كل سنة على الدوغم المهيض

بمساحة الارض المزروعة تبناً . ونحوه التقريب الى اختيار القشر .

جان زارع التبغ

المشيرة الواقعة ضمن أراضي تلك المساحة وعلى المختار أو الشيخ ان يقدم ايضاً كل سنة الى مدير الجمارك والمكوس جدولاً على النموذج المعين بجميع مساحات الاراضي المزروعة تبين الواقعة ضمن أراضي القرية او المشيرة .

(٢) يقرر مسدير الجمارك والمكوس من وقت الى آخر التواريخ لتقديم البيانات والجدول المذكورة في الفقرة السابقة وتعلن في الجريدة الرسمية .

المقوبات

٥ - (١) كل زارع تبع يقصر في تقديم البيان المعين بالمادة اربعة من هذا القانون في التاريخ المعلن عنه في الجريدة الرسمية او قبله او كل مختار قرية او شيخ عشيرة يقصر في تقديم الجدول المعين بالمادة المذكورة بالتاريخ المذكور او قبله يعرض نفسه بعد الادانة من قبل قاضي الصلح لعرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً او للحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او لكلا العقوبتين .

(٢) كل زارع تبع يعطي تقريراً كاذباً في البيان الذي يقدمه بموجب المادة الرابعة من هذا القانون في التاريخ المذكور او قبله يعرض بعد الادانة من قبل قاضي الصلح لعرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه فلسطيني او للحبس مدة لا تتجاوز الستة اشهر او لكلا العقوبتين .

٦ - تجبى الضريبة المفروضة بهذا القانون وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به اذ ذاك .

شمس الدين بك : بموجب هذا القانون التبعات يذهبوا لشرايقي والبقية للحكومة وكل هذه المراسم تحتاج الى اطلب الله .
محمد بك الانسي : هذا القانون كمشروع جاء الى اهلنا ليس له اسباب موجبه نريد ان نعرفها ؟

ان كان يوجد اسباب موجبه فليقتض الحكومه باعطائها

توفيق بك : نطلب الاسباب الموجبه اولاً
فضالة الرئيس : موافقين على طلب الاسباب الموجبه اولاً ثم البحث فيها
فقرر المجلس تأجيل البحث فيه الى حين ورود الاسباب الموجبه
فضالة الرئيس : عندنا قانون تقرير مدير الاراضي الاميرية
اقرأ السكرتير :

مشروع

(تعديل قانون تقرير مدير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠)

- ١ - يسي هذا القانون تعديل قانون تقرير مدير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠
- ٢ - يستعاض عن المادة الثانية من قانون تقرير مدير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٢٩ بالمادة التالية :

تقضى عبارة (الاراضي الاميرية) في هذا القانون جميع الاراضي من اي نوع او ملك تخص الحكومة وتشمل اي بناء او شجرة او شيء اخر ثابت في الارض واي قسم من البحر او الشاطئ او النهر واي حق في الارض او عليها او في الماء او عليه
٣ - اذا تقرر ارضاً بحلولة لعدم زراعتها وسجلت في سجلات الاراضي انها كذلك فيحق للشخص الذي كانت الارض نفسها مسجلة باسمه قبل هذا التصريح او ورثته اذا كان قد توفي ان يحصل على قوشان بمجاناً من تلك الارض بعد ان يثبت او يثبتوا بصووة يقتنع بها مدير الاراضي انه او انهم قد زرعوا نفس الارض كل سنة مسدة الثلاث سنوات التي قبل طلب القوشان

على انه اذا لم يتمكن الطالب من ان يثبت انه زرع الارض جميعاً المدة المذكورة آنفاً ولكنه اثبت انه زرع فيها المدة المذكورة فينحصر القوشان الواجب اعطاؤه له بمجاناً بذلك التسم

- ٤ - يلغى قانون قبول الادعاءات بشأن الاراضي الاميرية لسنة ١٩٢٩ على ان لا يؤثر هذا الالفاء على الضرورية اي عمل تم ينقض احكامه او وقتاً لها
محمد بك الانسي : تحتاج هذه المادة الى ترجمان فاري ان نحال الى الهيئة لتدقيقها

توهيق بك : كان في قانون تقرير الاراضي السابق يوجد ثلاثة مراجع الاولى اللجنة الابتدائية لتقدير القيمة فقط ثم المراجعة التي الى اللجنة المركزية ومن هناك الى المجلس التنفيذي كانت الحكومة السابقة اعتبرت اراضي بعض الناس في لواء عجلون محاولة خلافاً للقانون حيث يستوفى منهم الضريبة مقطوعاً فأصحابها الآن راجعوا الحاكم وقروا المادة «ج» منه وأوردف قائلا وما الغاية الا لفائدة القلاح والزراع ولذلك اقترح ان يحال الى اللجنة

فخامة الرئيس : أتوافقون على احالته ؟

فوافق المجلس على احالته الى اللجنة المالية .

فخامة الرئيس : يوجد قانون لجنة البلديات الاستشارية

أظني بك : ماله اسباب موجبة ؟

توفيق بك : انا حاضراً ان اينها .

أظني بك : يجب ان تكتب اولاً

فخامة الرئيس : اولاً ننظم الاسباب الموجبة ثم تعرض للمجلس .

محمد بك الانسي : ليس لتعديل قانون الجمارك اسباب موجبة ايضاً ؟

فاجاب السكرتير انه يحتوي على اسباب موجبة

عوده بك : تنلى الاسباب الموجبة

قلت ؟

تعديل

قانون الجمارك

الاسباب الموجبة

ان الفرض من المادة الثانية هو النص على الطريقة التي تقدر فيها الرسوم الجركية بصورة دقيقة جداً ومن الفقرة السابعة ان يشجع تصدير البضائع للصنوع والجماعير والتصدير باعادة ١٠ بالمئة من الرسوم الجركية المدفوعة في هكذا احوال

لاحتوي المادة الثالثة على تقرير مادي في القانون الحالي نخلانها تعطي المستورد فرصة للتخلص من دفع الرسوم عن البضاعة المفقودة عندما يثبت للمدير ان تلك البضاعة لم تدخل البلاد ان المادة الرابعة تلجئ التجار الى تقديم جميع الوثائق التي تتعلق بالبضاعة المستوردة

ويقصد منها ايقاف ممارسة تجبئة هذه الوثائق بأمل ان يكون تقدير قيمة البضائع من قبل الجرك اقل من القيمة المبينة في الوثائق

ان المادة الخامسة تنص على ترخيص المخلصين على البضائع ومراقبتهم وفقاً لما هو متبع عموماً

تصرح المادة السادسة للتاجر ان يصحح الخطأ في بيان الجرك بعد ان يقدمه الى سلطة المكوس بشرط ان لا تكون قد اتخذت اجراءات عليه

تنص الفقرة الاولى من المادة السابعة على ان يقوم المرسل اليه برزم الطرود وتجهزها وبهذا تكون سلطة المكوس قد تخلصت من طلبات الاضرار التي تنتج عن هذه العملية لما الفقرة الثانية فقد اضيفت الى المادة ٢٣ من القانون الاصيل بمقتضى التعديل الثاني لقانون الجمارك لسنة ١٢٨ المشهور في العدد ١٨٠ من الجريدة الرسمية الصادر في ١ شباط ١٢٨

ان تطبيق المادة الثامنة يوضح أكثر بالمثال الآتي « - يفرض ان سكة حديد الحجاز (المعقاة من دفع الرسوم الجركية) استوزدت ما كنة زيت لاستعمالها في المحطة - وتم بعد قليل جلبت ما كنة أكبر وقررت بيع القديمة التي اصبحت في غنى عنها فتمت بيعها - على فرض ان المشتري ليس ايضاً شخصاً معين من دفع رسوم الجمارك - يقتضي على سكة حديد الحجازية بتفني المادة الثامنة ان تدفع الرسوم الجركية على الماكنة المباعة وتقدر قيمتها بتاريخ البيع ان الفرض من المادة التاسعة هو فكلين دفع مكافأة من واردات مبيع البضائع ووسائل النقل المصادرة في الاحوال التي يفضل المخالف فيها الدخول الى السجن من ان يدفع الغرامة اذا اثبتت المكافأة تدفع بموجب القانون في حالته الحاضرة فقط من اية غرامة تحصلت

عودة بك : تحال الى اللجنة

فخامة الرئيس : موافقين

شمس الدين بك : هل فهمت شي يا عوده بك ؟

أظني بك : اولاً يوزع وتم ينظر بالانجاب

فخامة الرئيس : نعم يطبع ويوزع اولاً

فخامة الرئيس : عندما قانون توزيع مياه سيل الكرك

توفيق بك : احيل الى اللجنة سابقاً

فخامة الرئيس : القوانين التي لم تحال الى اللجان سابقاً تنظر في هذه الجلسة

فخامة الرئيس - إذا عدنا قانون توزيع الضرائب في الكرك
فقرأ مع الأسباب الموجبة

الأسباب الموجبة

ان ضريبي المشر والارض هما تكليفان فرضا على الاراضي ويقصد دفعهما من الورد الذي
ينتج عن زراعة الارض .

ان ضريبي المشر والارض في لواء الكرك مبلغان مقطوعان يوزعان بين عشائر اللواء المختلفة
ليستوفيا منها والمبالغ المفروض دفعها على كل عشيرة تقسم بالتساوي بين المائلات التي تتألف
العشيرة منها يعرف النظار عما اذا كانت المائلة تزرع اية ارض او لا . وينتج عن ذلك انه يطلب
الى عائلات لا يزرعون ارضا تعود للعشيرة ان يدفعوا نفس مبلغ ضريبة المشر وضريبة الاراضي
التي تدفعها المائلات التي تزرع الارض بالنقل ولم يكن هذا المقصود عندما فرضت ضريبة المشر
وضريبة الارض في يادي الامر ومن الواضح انه ليس يمدل .

ان الفرض من هذا المشروع هو النص على وجوب دفع ضريبة المشر والارض من قبل
الاشخاص الذين تقدم القانون ان يدفعوها والذين يستطيعون ان يدفعوها من وارداتهم اي
الاشخاص الذين يزرعون ارض للعشيرة .

يلاحظ ان الاقتراح يس توزيع ضريبة المشر والارض داخل العشيرة فقط ولم يجر تغيير
في المبالغ الحقيقية التي تدفعها كل عشيرة .

قانون

اعادة توزيع ضريبة اعشار الكرك وارضها لسنة ١٩٢٩

- اسم القانون وبه
المحل به
التعارف
- ١ - يسمى هذا القانون قانون اعادة توزيع ضريبة اعشار الكرك
وارضها لسنة ١٩٢٩ ويعمل به من تاريخ اعلان موافقة سمو الاميرالمعلم
عليه في الجريدة الرسمية .
 - ٢ - تشمل كلمة (متصرف) في هذا القانون قائم القام . ومدير
الناحية وتشمل عبارة (شيخ العشيرة) مختار القرية .

يعمل في هذا القانون ٣ - يعمل باحكام هذا القانون في لواء الكرك فقط ويجوز ان
يلوئ الكرك يعمل بها فوراً في جميع اللواء او تدريجياً بموافقة فخامة حسبا يقر ذلك
مدير الحزينة مامر يوقع عليه وينشر في الجريدة الرسمية .

ضريبة الاعشار والاراضي ٤ - المبالغ التي تدفعها عشائر مختلفة في لواء الكرك عن ضريبة
المشر والارض المقطوعة تملن جبايتها بهذا القانون عن الارض المائدة
الى هذه الماشتر الا انه يستثنى من ذلك اية ارض قد تكون حازت عليها
من الحكومة منذ ١ كانون الثاني ١٩١٩ .

ضريبة الاعشار والارض ٥ - (١) مع مراعاة احكام الفقرة (٢) من هذه المادة توزع المبالغ
المتبقية على العشيرة عن ضريبة المشر والارض بين الاشخاص الذين
يوزعون الارض المستقبة عليها هذه المبالغ وتدفع بنسبة امداد الحنطة
التي زرعها كل مزارع سواء اكانوا من افراد العشيرة ام لم يكونوا .

توخياً للفرض المقصود من هذه الفقرة تعتبر امداد الحنطة التي وزعت
أ - عدد امداد الحنطة التي تساوي قيمتها قيمة البذار المزروع
حقيقة في حالة ما اذا كانت الارض مزروعة بغير الحنطة .

ب - عدد امداد الحنطة التي قد تازم لزراعة تلك الارض بكاملها
في حالة ما اذا كانت الارض مفروسة اشجاراً شجرة او دولي او اخضاراً
(٢) توزع المبالغ المستقبة الدفع بين المزارعين في فور المزرعة
وغور الصافي وغور التيفا وغور حسال وغور التمبرا وغور الدراع بنسبة
حصة المياه التي يستعملونها اثناء الزراعة وتستوف منهم .

لجان لتنظيم قوائم ٦ - (١) يعين مدير الحزينة لجنة او اكثر حسبما يقتضيه الحال
بالاشخاص المكلفين بتنظيم قوائم بالاشخاص المكلفين بدفع ضريبة المشر المقطوعة وضريبة
بدفع ضريبة عشراوض الارض المقطوعة وفقاً لاحكام هذا القانون وبين في هذه القوائم بوجه
التقريب مساحة الارض المزروعة ومدقها ونوع الزراعة والمبالغ المستحق
على كل شخص ثم تنظيم قائمه على عدة بخصوص كل عشيرة او قرية .
(٢) عندما يتم القوائم ترسل الى المتصرف الذي يترتب عليه في الحال
تبليغ صورة مطبوعة عن القائمة المختصة الى شيخ كل عشيرة

(٣١) على شيخ المشيرة ان يعلم خلال سبعة ايام من استلام النسخة كل شخص مذكور اسمه فيها انه يزرع ارضا تعود للمشيرة - ما تضمنته تلك النسخة :

(١) يجوز لكل شخص يشعر بانه متضرر القائمة ان يقدم اعتراضه خطياً الى المتصرف خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ استلام الشيخ نسخة القائمة مبيناً فيه اسباب الاعتراض

(٥) على المتصرف ان يقدم بعد انقضاء مدة الاربعة عشر يوماً المذكورة الجداول وجميع الاعتراضات الى مدير الحزينة مع بيان خطي برأيه ورأى بحسب المقاطعة على كل اعتراض

(٦) ينظر مدير الحزينة في كل اعتراض ويبت به ويكون قراره في ذلك تعليماً

مشايخ المشايخ دود ٧ على كل شيخ عشيرة ان يتعاقد اللجنة في تنظيم القوائم وان يعلى المساعدة والمعلومات التي تطلبها اللجنة

٨ يجوز للمشايخ والافراد الذين خازوا من الحكومة على اراضي في لواء الكرك منذ ١٩٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦ الخاصين لدفع المبالغ التي تقدر عن ضريبة الاعشار والاراضي ان يطلبوا تحويل ضريبة الاعشار والاراضي المستعققة على هذه الاراضي الى مبلغ سنوي مقطوع ويجوز لمدير الحزينة ان يجيب طلبهم او يرفضه بحسب اختياره

اذا الجيب الطلب فيقدر المبلغ السنوي المقطوع بالصورة التالية :
«أ» اذا قدرت الارض من اجل ضريبة المشيرة الاراضي لمدة ثلاث سنوات او اكثر فيكون المبلغ السنوي المقطوع المقتطع السنوي للمبالغ المأذنة على هذه الصورة خلال الثلاث سنوات التي تحيط الطلب تماماً

«ب» اذا قدرت الارض لمدة سنتين فقط فيكون المبلغ السنوي المقطوع المبلغ المتحصل باثنا عشر شهراً فقط وتقتضى التقدير وتقسيم المجموع على اثنين
«ج» اذا قدرت الارض مدة واحدة فقط فيكون المبلغ السنوي

المقطوع مقدار ذلك التقدير اذا كان ام يجز تقدير وكانت ضريبة المشيرة والاراضي تدفع عن الاراضي ويقرر المبلغ السنوي المقطوع لجنة بمبنيها مدير الحزينة لهذه الغاية

الدعوات ٩-١٥ كل شخص يمرض اية لجنة او احد افرادها او كل شيخ عشيرة يتخل عن اعطائه المساعدة والمعلومات المطلوبة بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون يمرض بعد الادانة لدى قاضي صلح لغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات فلسطيني او للجس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً

(٢) كل شخص يعلى اللجنة او احد افرادها معلومات كاذبة يمرض بعد الادانة لدى قاضي صلح لغرامة ٥٠ جنياً فلسطينياً او للجس مدة لا تتجاوز ستة اشهر

الانظمة (١٠) يجوز لمدير الحزينة ان يضع بموافقة رئيس الوزراء انظمة او يغيرها او يلغى التنفيذ مقاصد هذا القانون

عودة بك ؟ التي علمت ان مديره الحزينة وجدت في هذه الصيغة صمويات لانه كتبها تطبيق هذا القانون ولذلك فكرت في وضع صيغة اخرى وسنر فيها على المجلس المؤقت ولذلك اقترح تأجيل البحث في هذا القانون

عطا الله بك السحيات ؟ هذه الصيغة تضر بصالح الحزينة والفقراء معاً لان الاراضي كلها مع الزعماء والمتنفذين فاذا ما عرفت فان اصحاب الاراضي والمتنفذين لا يدفعون شيئاً بالنسبة لما يملكونه من الاراضي وهذا لا ينفق مع العدل بل يضر بمشوق الحزينة والاهالي ضرراً فاحشاً سعيد بك المفتي ؟ هذا يطبق على الجميع

عطا الله بك السحيات ؟ هذا لا يرد من العدل يجب توزيع الاموال على عدد الدعوات لكي لا ينفق بذلك حقوق الفقراء

محمد بك الانسي ؟ انني على اقتراح العضو المحترم

نظمي بك ؟ عوده بك يقول ان الحكومة تفكر بوضع صيغة جديدة هل هذا صحيح اعلم من سكرتير الحكومة الاجاه على ذلك
توفيق بك ؟ لا اعلم حكماً يقول عوده بك ان المالية تفكر في ذلك